

44039 - تكاليف الكفن والدفن والتغسيل

السؤال

إذا كان الميت فقيراً، فمن الذي يجب عليه أن يدفع تكاليف تكريمه وتغسله ودفنه ... إلخ؟.

الإجابة المفصلة

أولاً :

إذا كان الميت له مال فنفقات تجهيزه تكون من ماله ، ويكون هذا مقدماً على قضاء ديونه ، وتنفيذ وصيته إن كان أوصى بشيء ، وقبل الميراث ، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي مات بعرفة : (وَكَفْنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ) رواه البخاري (1851) ومسلم (1206).

قال ابن القيم في "زاد المعاد" (2/240) في الأحكام المستفادة من هذا الحديث :

"أن الكفن مقدم على الميراث ، وعلى الدين ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يكفن في ثوبيه ، ولم يسأل عن وارثه ، ولا عن دين عليه ، ولو اختلف الحال لسأل .

وكما أن كسوته في الحياة مقدمة على قضاء دينه ، فكذلك بعد الممات ، هذا كلام الجمهور ، وفيه خلاف شاذ لا يعول عليه "انتهى .

وانظر : "المجموع" (5/147)، "المغني" (3/457).

وقال الكاساني في "بدائع الصنائع" (2/330) : "ويكفن من جميع ماله قبل الدين والوصية والميراث ، لأن هذا من أصول حوائج الميت ؛ فصار كنفنته في حال حياته "انتهى .

ثانياً :

وإذا لم يكن للميت مال وجب تكريمه على من تلزمته نفقة (أبيه وابنه والزوج) ، فإن لم يكن وجبت من بيت المال ، فإن لم يكن وجب ذلك على عامة المسلمين .

انظر : "المجموع" (148/150-5)، "بدائع الصنائع" (2/330).

قال الشيخ ابن عثيمين في "الشرح الممتع" (5/219) : " وإنما قدم بيت مال المسلمين على عموم المسلمين ؛ لأنه لا منة فيه على الميت ؛ بخلاف ما إذا كان من المسلمين ، فإن هذا الذي سوف يعطيه سيكون في قلبه منة عليه "انتهى .

وقال أيضاً (5/217) : ”ولكن لو فرض أن هناك جهة مسؤولة ملتزمة بذلك ، فلا حرج أن نكفنه منها إلا إذا أوصى الميت بعدم ذلك ، بأن قال : كفوني من مالي ، فإنه لا يجوز أن نكفنه من الأكفان العامة ، سواء كانت من جهة حكومية ، أو من جهة خاصة ”انتهى .

ثالثاً :

ولما كان الزوج يجب عليه النفقة على زوجته حال الحياة كان كفتها واجباً عليه .

وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك ، وقال أحمد : يجب في مالها .

انظر : ”المجموع“ (148-150)، ”حاشية ابن عابدين“ (3/101).

قال الشيخ ابن عثيمين في ”الشرح الممتع“ (5/219) تعليقاً على قول الجمهور : ”وهذا القول أرجح إن كان موسراً“ أي : غنياً .

وسائل الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله : هل يجب على الزوج كفن الزوجة ؟

فأجاب :

”الصحيح أنه يجب على الزوج كفن امرأته ، موسرة كانت أو معسراً ، وهو من النفقة ، ومن المعاشرة بالمعروف ، ومما يعود الناس منكراً أنه إذا ماتت زوجة الغني المعسراً أنه لا يجب عليه كفتها ”انتهى .

”الفتاوى الجامعة للمرأة المسلمة“ (2/542).

وأما الزوجة فلا يلزمها كفن زوجها ، لأنها لا يجب عليها أن تنفق عليه حال الحياة .

قال الكاساني في ”بدائع الصنائع“ (2/330) : ”ولا يجب على الزوجة كفن زوجها بالإجماع ، كما لا يجب عليهاكسوته في حال الحياة ”انتهى .